الكفالة بالأجرة وتطبيقها من قبل الهيئة الماليزية لتأمين الودائع لبرنامج التكافل وحماية الفوائد

تاريخ الإرسال:
2023/12/20

تاريخ القبول:
2024/06/01

عبد المجيد عبيد حسن صالح. أزمان بن محمد نور.
غفاري ضيوف رحمان. كيرين أكبر.

المستخلص

برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية هو برنامج ابتكاري لحماية المستهلكين الماليين؛ قدمته الهيئة الماليزية لتأمين الودائع لتوفير شهادات التكافل ووثائق التأمين لأصحابها، مع حماية صريحة ضد أي فقدان جزئي أو كلي لفوائدهم في حالة فشل أحد أعضاء التأمين. الهدف الرئيس من برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية تعزيزُ الثقة العامة في النظام المالي الماليزي، وذلك بحماية أصحاب شهادات التكافل ووثائق التأمين من فقدان فوائدهم. ستقوم هذه الدراسة الأولية بفحص امتثال أداة الكفالة بالأجرة لأحكام الشريعة الإسلامية، واستكشاف أدوات بديلة ممكنة تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة. وجميع الانتقادات والاقتراحات في هذا المقال هي جزء من البحث والتدريب الأكاديميين؛ لتحسين صناعة المالية الإسلامية بطريقة إيجابية وبناءة، على أمل أن يفتح المقال الآفاق للباحثين للمضي قدما في أدوات تعزيز الثقة في النظام المالي الماليزي.

كلمات مفتاحية: كفالة بالأجرة، تأمين الودائع، التكافل، حماية الفوائد.

INCEIF UNIVERSITY | ISRA RESEARCH MANAGEMENT CENTRE

مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية.

المجلد (15) **العدد** (1)

ديسمبر 2024

ص120-137

eISSN:
2948-3549

DOI:
doi.org/10.55188/ijifarabic.v15i1.684

نُشِرَ في مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، من قبل مركز إدارة البحوث للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)، جامعة إنسيف .(INCEIF) تم نشر هذا المقال بموجب ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) ويُسمح لأي شخص بإعادة إنتاج

Received: 20/12/2023

Accepted:01/06/2024

وتوزيع وترجمة وإنشاء أعمال مشتقة من المقال (لأغراض تجارية وغير تجارية على حد سواء)، مع مراعاة الإحالة الكاملة إلى المنشور الأصلي والمؤلفين. يمكن الاطلاع على الشروط الكاملة لهذا الترخيص من خلال: http://creativecommons.org/licences/by/4.0/legalcode

Guarantee with Fee and Its Application by the Malaysian Deposit Insurance Authority for The Takaful and Interest Protection

AbdulMajid Obaid Hasan Saleh Azman Bin Mohd. Noor
IIUM International Institute of Islamic Banking and Finance, Malaysia.
Ghifary Duyufur Rohman
Brawijaya University, Indonesia.
Kieren Akbar
Necmettin Erbakan University, Turkiye.

Abstract

The Takaful and Insurance Benefit Protection Program is an innovative financial consumer program introduced by the Malaysian Deposit Insurance Corporation to provide takaful certificates and insurance documents to their holders with explicit protection against partial or complete loss of their benefits in case of the failure of an insurance member. The main objective of the Takaful and Insurance Benefits Protection Program is to enhance public trust in the Malaysian financial system by safeguarding the holders of takaful certificate and insurance documents from the loss of their benefits. This preliminary study will examine the Sharīʿah compliance of the guarantee for a fee instrument and explore other possible alternative instruments that comply with Sharīʿah principles. All criticisms and suggestions in the article are considered part of academic exercises to improve the Islamic financial industry positively and constructively, with the hope that the article will encourage participants to express their opinions to develop the industry.

Key words: Guarantee Fee, Deposit Insurance, Takaful, Interest Protection.

ISRA International Arabic Journal of Islamic Finance (IJIF-Arabic)
Vol. 15. No. 1. 2024
pp. 120-137

eISSN:
2948-3549

DOI:
doi.org/10.55188/ijifarabic.v15i1.684

© Published in ISRA International Arabic Journal of Islamic Finance by ISRA Research Management Centre, INCEIF University. This article is published under the Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) licence. Anyone may reproduce, distribute, translate and create derivative works of this article (for both commercial and non-commercial purposes), subject to full attribution to the original publication and authors. The full terms of this licence may be seen at http://creativecommons.org/licences/by/4.0/legalcode

مقدمة:

برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية هو أحدث برنامج لحماية المستهلكين الماليين الذي تديره الهيئة الماليزية لتأمين الودائع الماليزية، وجزء من حزمة محسنة لحماية المستهلكين الماليين بعد سريان قانون هيئة تأمين الودائع الماليزية، وقد تم تنفيذه في 31 ديسمبر 2010م لتوفير حماية صريحة لأصحاب شهادات التكافل وأصحاب وثائق التأمين ضد فقدان جزئي أو كلي لفوائدهم في حالة فشل أحد أعضاء التأمين، وسيعود نظام حماية الفوائد التكافلية والتأمين برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية أيضًا بالفائدة على الصناعة التكافلية والتأمينية من خلال معادلة الفرص بينها وبين الصناعة المصرفية المغطاة حاليا بنظام تأمين الودائع.

الصناعة التكافلية والتأمينية جزء متكامل من النظام المالي، وتعريف برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية يتماشى مع التنمية الدولية، قد أسست العديد من السلطات القانونية في أوروبا وآسيا نظماً لتعويض التأمين بصيغة واحدة أو غيرها لحماية أصحاب الوثائق، ومن ضمن ذلك المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وكوريا واليابان، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أيضا نظماً مماثلة.

وقد تم تصميم نظام حماية فوائد التكافل والتأمين برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية خصيصاً لتلبية احتياجات الماليزيين، ومن السمات المتميزة لهذا النظام توفير تغطية لكل من فوائد التكافل والتأمين تحت إدارة مؤسسة واحدة، وتطبق الهيئة الماليزية لتأمين الودائع الماليزية، وفقا لولايتها الموسعة، نظامي التكافل وحماية الفوائد التأمينية ونظام التأمين على الودائع بطريقة فعالة وبكفاءة لتعزيز الثقة العامة في النظام المالي، على أن تتم إدارة برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية بطريقة تشجع على إدارة المخاطر السليمة بين شركات التكافل وشركات التأمين أيضاً.

البحث يستخدم منهج الاستعراض النوعي للدراسات السابقة المتعلقة بنموذج دراسة الحالة حول برنامج التكافل وبرنامج التأمين على حماية المنافع ضمن النظام المالي الماليزي. ويشمل ذلك جمع البيانات من مصادر متعددة مثل المصادر الأكاديمية والبحثية والتقارير وإدارة المواد البحثية. وفقًا لدانيال ووارسياه[1]، فإن استعراض الدراسات السابقة هو نوع من البحث يتم من خلال جمع عدد من الكتب والمجلات والمصادر الأخرى ذات الصلة بمشكلة البحث وأهدافه. الهدف الرئيس من هذه التقنية هو تحديد مختلف النظريات ذات الصلة بالقضية المبحوثة وشرحها، لتكون مرجعًا مهمًا للوصول إلى نتائج البحث وتحليلها.

بشكل عام، يعد استعراض الأدبيات وسيلة لمعالجة المشكلات من خلال تتبع المصادر المكتوبة القائمة. وفي سياق هذا البحث فإن فهما واسعا لموضوع الدراسة سعد أمرًا حيويًا وضروريا لتوسيع معرفة الباحثين بالموضوع قبل الانغماس فيما هو أعمق، وقد يؤدي نقص المعرفة بأدبيات الموضوع إلى فشل البحث كليا.

(1) Endang Danial, Nanan Wasriah, Metode Penulisan Karya Ilmiah, (Bandung: Laboraturium Pendidikan Kewarganegaraan, 2009).

تشمل دراسة برنامج التكافل وبرنامج التأمين على حماية المنافع ضمن النظام المالي الماليزي عدة مراحل: أولاً، جمع البيانات من مصادر متعددة مثل المجلات الأكاديمية وتقارير الدراسات لفهم المفاهيم الأساسية للبرنامج. بعد ذلك، يتم تحليل البيانات لتحديد المواضيع ذات الصلة والعلاقات بين المفاهيم الأساسية وتطبيقها داخل النظام المالي الماليزي. بعد ذلك، يتم إجراء تحليل للمشاكل والحلول المتعلقة ببرنامج التكافل في ماليزيا من خلال تحليل الدراسات السابقة والبحوث القائمة، وتنطوي هذه العملية على دمج البيانات والكلمات والمفاهيم لفهم العلاقات والارتباطات. ومن خلال دمج هذه العناصر، يمكن للبحث تحديد كيفية انعكاس المفاهيم الأساسية لهذا البرنامج في تطبيقه العملي داخل النظام المالي الماليزي.

المبحث الأول: الهيئة الماليزية لتأمين الودائع ومجالات عملها.

الهيئة الماليزية لتأمين الودائع هي جهة حكومية تأسست في عام 2005م تحت شهادة الهيئة الماليزية لتأمين الودائع لإدارة نظام التأمين الوطني على الودائع الذي يهدف إلى حماية المودعين، وقد تم توسيع دور الهيئة الماليزية لتأمين الودائع ابتداءً من 31 ديسمبر 2010م، لتشتمل أيضًا على إدارة برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية ونظام حماية فوائد التأمين لتوفير الحماية لأصحاب شهادات التكافل ووثائق التأمين، وتقدم الهيئة الماليزية لتأمين الودائع مكافأة لإدارة المخاطر السليمة في النظام المالي، وتسهم في استقرار النظام المالي الماليزي. وتُعرف الهيئة الماليزية لتأمين الودائع أيضًا دولياً باسم الهيئة الماليزية لتأمين الودائع Takaful and Insurance Benefits Protection System (TIPS).

تلعب الهيئة الماليزية لتأمين الودائع دورًا بالغ الأهمية في الحفاظ على استقرار النظام المالي في ماليزيا والثقة به. ومن خلال توفير الحماية للودائع وحاملي بوليصات التأمين، تساعد الهيئة في ضمان أمان القطاع المالي واستقراره، الذي يعد عنصراً حاسماً في نمو الاقتصاد الوطني. ومن خلال سياستها ومبادراتها، تعزز الهيئة الأسس المالية في ماليزيا، وتقدم إسهاما إيجابيا للناتج المحلي الإجمالي والرفاهية لجميع شرائح المجتمع.

1. مهمات الهيئة الماليزية لتأمين الودائع:

تحددت مهمة الهيئة الماليزية لتأمين الودائع في قانونها، وتتمثل أهدافها فيما يأتي:

1. إدارة نظام ضمان الودائع ونظام التكافل وحماية الفوائد التأمينية وفقًا لقانون الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.
2. توفير التأمين ضد أي فقدان جزئي أو كلي من الودائع التي يكون البنك العضو مسؤولا عنها، وتوفير الحماية ضد أي فقدان جزئي أو كلي من التكافل أو الفوائد التأمينية التي يكون العضو المؤمن عليه مسؤولا عنها، في حالة فشل المؤسسة العضو.
3. توفير المكافأة لإدارة المخاطر السليمة في النظام المالي.
4. النهوض بالنظام المالي والإسهام في استقراره، وأثناء تحقيق أهدافها في الفقرتين (ب) و (د)، يجب على الهيئة الماليزية لتأمين الودائع أن تتصرف بطريقة تقلل من التكاليف على النظام المالي.

2. عضوية نظام التكافل وحماية الفوائد التأمينية:

– المؤسسات الأعضاء:

جميع عمال نظام التكافل المرخصين بموجب قانون التكافل لإجراء أعمال التضامن العائلي و/أو التكافل العام في ماليزيا، وكذلك شركات التأمين المرخصة بموجب قانون التأمين لإجراء أعمال التأمين على الحياة و/أو التأمين العام في ماليزيا هي مؤسسات أعضاء في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع، والانتساب إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع إجباري كما هو مقرر بموجب قانون الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.

– المؤسسات غير الأعضاء:

المؤسسات غير الأعضاء في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع تشمل:

1) شركات إعادة التأمين
2) عمال التكافل الدوليون المرخصون بموجب قانون التكافل لعام 1984م
3) شركات التأمين الرهنية وشركات التأمين المتخصصة
4) داناجامين ناسيونال برهاد (Danajamin Nasional Berhad).
5) شركات التأمين البحرية
6) المتعاملون الآخرون في الصناعة التأمينية، مثل وسطاء التأمين ومحققي التأمين ووكلاء التأمين أو المستشارين الماليين.

3. مجال تغطية برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية:

يغطي برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية جميع أنواع شركات التأمين، سواء كانت جماعية أو فردية وسواء في تكافل الحياة أو التكافل العام أو فوائد التأمين محمية، والحد الأقصى للتغطية يصل إلى 500.000 رنغت ماليزي لكل حامل وثيقة لكل مؤسسة عضو، ولتكون شهادة التكافل أو وثيقة التأمين مؤهلة للحماية بموجب نظام حماية التكافل وحماية الفوائد التأمينية، يجب أن يتم إصدارها في ماليزيا من قبل عضو في شركة التأمين وأن تكون بالرنغت الماليزي، ويوفر نظام التأمين الماليزي خدمة التغطية المنفصلة للودائع التقليدية والإسلامية. وللمزيد من التفاصيل راجع الجدول الآتي:

جدول1 : الفوائد المحمية لتكافل التضامن العائلي والتأمين على الحياة

الفوائد المحمية	الحد الأقصى (للوثائق أو لخطط الفردية أو الجماعية)
الوفاة والفوائد ذات الصلة	500,000 رنغت ماليزي
الإعاقة المستديمة	500,000 رنغت ماليزي
الأمراض الحرجة	500,000 رنغت ماليزي
القيمة عند الاستحقاق (باستثناء الجزء المتعلق بالوحدات في الوثائق المرتبطة بالاستثمار)	500,000 رنغت ماليزي
قيمة الاستسلام	500,000 رنغت ماليزي
الأرباح النقدية المتراكمة	100,000 رنغت ماليزي
دخل الإعاقة	10,000 رنغت ماليزي شهريًا
الدخل السنوي	10,000 رنغت ماليزي شهريًا
النفقات الصحية	100٪ من المصروفات المتكبدة
الأقساط المدفوعة مقدمًا القابلة للاسترداد	100٪ من المصروفات المتكبدة

جدول2 : الفوائد المحمية للتكافل العام والتأمين العام

الفوائد المحمية	الحد الأقصى (الوثائق/الخطط)
فقدان أو تلف الممتلكات المتعلقة بـ: • **الممتلكات غير المنقولة التي تقع في ماليزيا** • **مركبة مسجلة في ماليزيا أو مركبة مسجلة في الخارج ومؤمنة للقيادة في ماليزيا** • **سفينة وطائرة أو ممتلكات منقولة أخرى مؤمنة من قبل مواطن أو مقيم ماليزي أو مؤسسة دائمة أو سفارات في ماليزيا**	500,000 رنغت ماليزي لكل عقار
الوفاة والفوائد المتعلقة بها	500,000 رنغت ماليزي
الإعاقة المستديمة	500,000 رنغت ماليزي
الأمراض الحرجة	500,000 رنغت ماليزي
دخل الإعاقة	10,000 رنغت ماليزي شهريًا
النفقات الصحية	100% من المصروفات المدفوعة
فيما يتعلق بالتعويض عن المطالبات من قبل طرف ثالث: • **فقدان أو تلف الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة للطرف الثالث المؤهل** • **الوفاة والفوائد المتعلقة بها** • **الإعاقة المستديمة** • **المرض أو الإصابة الجسدية** • **دخل العجز** • **النفقات الصحية**	• 500,000 رنغت ماليزي لكل عقار • 500,000 رنجيت ماليزي • 500,000 رنجيت ماليزي • 500,000 رنجيت ماليزي • 10,000 رنغت ماليزي شهريًا • 100٪ من المصروفات المدفوعة
الأقساط المدفوعة مقدمًا القابلة للاسترداد	100% من المبلغ المدفوع مُسبقًا

4. الالتزامات الخاصة بالهيئة الماليزية لتأمين الودائع:

يتعين على الهيئة الماليزية لتأمين الودائع تغطية حاملي شهادات التكافل بالفائدة التكافلية في حالة فشل مشغلي التكافل؛ وقد تم تعريف هذا النظام من قبل الحكومة حديثًا لحماية مصلحة حاملي الشهادات التكافلية ووثائق التأمين في الحالة المذكورة، ويُشار أيضًا إلى مشغلي التكافل وشركات التأمين التي تعد أعضاء في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع باسم "أعضاء التأمين" في هذا النظام، وجميع مشغلي التكافل المرخصين بموجب قانون التكافل لعام 1984م لمزاولة أعمال التكافل العائلي و/أو التكافل العام في ماليزيا، وكذلك شركات التأمين الحاصلة على تراخيص بموجب قانون التأمين لعام 1996م لمزاولة أعمال التأمين على الحياة و/أو التأمين العام في ماليزيا هي أيضًا أعضاء في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع. والانضمام إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع إجباري وفقًا لشهادة الهيئة الماليزية لتأمين الودائع، وحتى تكون الشهادة التكافلية أو وثيقة التأمين مؤهلة للحماية بموجب نظام حماية الفوائد التكافلية والتأمين، يجب أن يتم إصدارها في ماليزيا بواسطة عضو التأمين ويجب أن يكون ذلك بالرنغت الماليزي، وقد تم تفعيل هذا النظام في 31 ديسمبر 2010م تحت إدارة الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.

حجم سوق التكافل العالمي وصل إلى 33.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023م. ووفقًا لتحليل مجموعة IMARC، تركز الشركات الرائدة في سوق التكافل باستمرار على تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتطورة، مثل الحلول المخصصة للتكافل لفئات معينة من العملاء لتعزيز تجربة العملاء، ويعد نظام شركات التكافل في ماليزيا واحدًا من أفضل أنظمة التأمين عالميًا. وذكرت التقارير أن هناك 3 شركات تكافل مُسجلة ضمن أفضل 10 شركات تكافل في العالم، مقارنة بالبلدان الأخرى[1]. على سبيل المثال، إندونيسيا، على الرغم من تنفيذ بعض شركات التأمين الشرعي وبرامج الضمان الاجتماعي من الحكومة مثل المساعدة المالية المباشرة وBPJS وBOS للتعليم، إلا أنها لم تصل بعد إلى النموذج المثالي. وما يزال توفير الضمان الاجتماعي متجزئًا لفئات معينة، خاصة العمال الرسميين مثل BPJS Ketenagakerjaan. وهذا يشير إلى أن إندونيسيا لم تطبق بعد النموذج الشامل لدولة الرفاهية.

تظهر مقارنة الحالة بين ماليزيا وإندونيسيا فيما يتعلق بحماية الضمان الاجتماعي فروقا في تنفيذ نظام الضمان الاجتماعي؛ فقد قامت ماليزيا بتنشيط نظام حماية الفوائد التكافلية والتأمين تحت إشراف BPSM لحماية حاملي شهادات التكافل في حالة فشل مشغلي التكافل، في حين قامت إندونيسيا بتنفيذ بعض برامج الضمان الاجتماعي ولكن ما تزال تواجه تحديات في توفير الضمان الاجتماعي بشكل شامل لجميع مواطنيها.[2]

(1) Aditi Kumar, Top 11 Takaful Companies in the World, https://www.imarcgroup.com/top-takaful-companies (last seen: April 30 2024).
(2) Irfan Sofi, Opini Kemenkeu, https://opini.kemenkeu.go.id/article/read/daerah-penghasil-sumber-daya-alam-dan-dampaknya-terhadap-kesejahteraan-masyarakat (last seen: April 30 2024).

5. أنواع المدفوعات التي تؤديها الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.

في حالة فشل أحد أعضاء التأمين مما يستلزم دفع المستحقات المحمية، تقوم الهيئة الماليزية لتأمين الودائع بالدفع لأصحاب شهادات التكافل أو حاملي وثائق التأمين عند وقوع المطالبات، أو الاستحقاق، أو الاستسلام لشهادة التكافل أو وثيقة التأمين التي توفر المطالبات، بشرط أن تُقدم المطالبات خلال الإطار الزمني المحدد تحت الظروف التالية:

- **المدفوعات الإلزامية:** عندما يُصدر أمر للإفلاس بخصوص عضو شركة التأمين.
- **المدفوعات التقديرية:** بموافقة وزير المالية، حيث يكون العضو في شركة التأمين الذي أصدر الشهادة أو الوثيقة غير قادر على دفع المستحقات المحمية بسبب:
  - قرار قضائي.
  - إجراءات اتخذتها جهة رقابية أو الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.
  - إجراءات اتخذها وصي و/أو مدير أثناء وجود العضو في حالة الوصاية.
  - تقديم طلب للإفلاس ضد العضو في شركة التأمين.
  - إلغاء أو إنهاء عضوية التأمين في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع.

6. فوائد شهادات التكافل والوثائق التأمينية:

تستفيد شهادات التكافل والوثائق التأمينية بفوائد عديدة من الهيئة الماليزية لتأمين الودائع نوجزها في الآتي:

- توفر الهيئة الماليزية لتأمين الودائع حماية صريحة لأصحاب شهادات التكافل والوثائق التأمينية ضد فقدان فوائد التكافل أو التأمين المؤهلة في حالة فشل أحد أعضاء شركات التأمين.
- توفير الحماية تلقائياً من غير تقديم أي طلب.
- لا يفرض أي رسوم على أصحاب شهادات التكافل والوثائق التأمينية.
- في حالة فشل أحد أعضاء شركات التأمين، ستقوم الهيئة الماليزية لتأمين الودائع بإجراء دفعات على فوائد التكافل والتأمين المؤهلة عند وقوع المطالبات أو الاستحقاق أو الاستسلام لشهادة التكافل أو وثيقة التأمين التي توفر المطالبات، بشرط أن تُقدم المطالبات خلال الإطار الزمني المحدد بالإضافة إلى ذلك، يمكن للهيئة الماليزية لتأمين الودائع اتخاذ إجراءات لضمان استمرارية التغطية لأصحاب الشهادات أو الوثائق عن طريق نقل الشهادات التكافلية أو الوثائق التأمينية إلى عضو آخر في شركة التأمين.

7. فوائد النظام المالي من برنامج حماية التكافل وحماية الفوائد التأمينية:

يقدم برنامج حماية التكافل وحماية الفوائد التأمينية فوائد جليلة للنظام المالي الماليزي، نوجزها في الآتي:

- يعزز من الثقة العامة في النظام المالي في ماليزيا من خلال حماية أصحاب شهادات التكافل والوثائق التأمينية ضد فقدان فوائدهم.

- يكمل الإطار التنظيمي والإشرافي الحالي من خلال توفير مكافآت لإدارة المخاطر السليمة بين مشغلي التكافل وشركات التأمين.
- يقلل من التكاليف على النظام المالي من خلال إيجاد حلول بأقل تكلفة لحل مشاكل أعضاء شركات التأمين غير القابلة للصرف.
- يسهم في استقرار النظام المالي من خلال التعامل بفعالية مع أعضاء شركات التأمين غير القابلة للصرف.

8. قائمة مشغلي التكافل المسجلين في إطار نظام حماية التكافل وشركات التأمين

1. شركة إي أي إي جي تكافل برهاد (AIA General Berhad)
2. شركة سي أي إم بي أفيفا تكافل برهاد (CIMB Aviva Takaful Berhad)
3. إتيقا تكافل برهاد (Etiqa Takaful Berhad)
4. جريت إيسترن تكافل س د ن برهاد (Great Eastern Takaful Berhad)
5. هونغ ليونغ إم إس أي جي تكافل برهاد (Hong Leong MSIG Takaful Berhad)
6. إتش إس بي سي أمانة تكافل (ماليزيا) س د ن برهاد (HSBC Amanah Takaful Berhad)
7. إم إي إي تكافل برهاد (MII Takaful Berhad)
8. بروودنشيال بي إس إن تكافل برهاد (Prudential BSN Takaful Berhad)
9. شركة تكافل ماليزيا برهاد (Takaful Malaysia Berhad)
10. تكافل إخلاص س د ن برهاد (Takaful Ikhlas Berhad)
11. إنج بابليك تكافل إحسان برهاد (ING Public Takaful Ehsan)

9. الامتثال للشريعة الإسلامية في الهيئة الماليزية لتأمين الودائع:

قرر المجلس الاستشاري الشرعي للبنك الماليزي المركزي في اجتماعه السادس والعشرين المنعقد في 26 يونيو 2002م / 15 ربيع الآخر 1423هـ أن نظام التأمين على الودائع في البنوك الإسلامية جائز بناءً على مفهوم الضمان المتبادل بين المؤسسات المالية الإسلامية بصفتهم مشاركين في البرنامج، وتنفيذ نظام التأمين على الودائع لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث إن هدفه حماية المصلحة العامة؛ خاصة المودعين وحماية الصناعة المصرفية عموما، ويهدف ذلك القرار إلى ضمان أن أموال نظام ضمان الودائع الإسلامية تقدم فوائد متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزز الاستقرار والثقة في قطاع البنوك الإسلامية بشكل عام. وعليه، تعد السياسات التي تعزز توجيه الاستثمارات في صندوق ضمان الودائع الإسلامية نحو الأدوات المالية الإسلامية خطوة مهمة نحو تطوير نظام مالي يتماشى أكثر مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومع ذلك هناك حاجة إلى تفصيل الأموال في تنفيذ نظام التأمين على الودائع للبنوك الإسلامية لتكون أموال نظام التأمين على الودائع الإسلامية تستثمر في أدوات متسقة مع حكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

.(Resolutions of Shariah Advisory Council of Bank Negara Malaysia, 1998)

أكدت القرارات المتخذة أهمية نظام ضمان الودائع في سياق البنوك الإسلامية. وقد استندت هذه القرارات إلى مبدأ الضمان المتبادل بين المؤسسات المالية الإسلامية، الذي يهدف إلى حماية المصالح العامة، وخاصة الودائع وصناعة البنوك بشكل عام. ومع ذلك، فإنه ما زال الواقع يتطلب خطوات إضافية لضمان توجيه الأموال في تنفيذ نظام ضمان الودائع للبنوك الإسلامية نحو الأدوات المالية الإسلامية.

وقد قرر المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي في اجتماعه الرابع والخمسين المنعقد في 27 أكتوبر 2005م / 23 رمضان 1426هـ وفي اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد في 29 ديسمبر 2005م / 27 ذي القعدة 1426هـ، أن الضمان الإسلامي أعلاه (الكفالة بالأجر) المتوفر من شركة ضمان الائتمان للمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم منتجات تمويل إسلامية للعملاء هو جائز شرعا.

ومع ذلك، ففي اجتماعه الثمانين المنعقد في 07 يناير 2009م، قرر المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي أنه يمكن تشغيل عمليات الهيئة الماليزية لتأمين الودائع في إدارة التأمين للودائع الإسلامية بناءً على مبدأ الكفالة بالأجر، وتعد الأقساط التي تدفعها المؤسسات الأعضاء إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع أجرة أو رسما للخدمة، ومن ثم تعود إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع، نظرًا لأنها تعد تعويضًا عن الخدمة (الحماية)، ويمكن للهيئة الماليزية لتأمين الودائع أن تنشئ الرسوم إما عن طريق دفعة واحدة أو عن طريق التقسيط.

المبحث الثاني: إعادة النظر في القضية الشرعية المتعلقة بالكفالة بالأجر

القضية الشرعية الرئيسة هي مدى جواز الكفالة بالأجر، ومن بين النتائج القانونية للقول بمشروعية ذلك أن تُعامل جميع الأقساط التي تدفعها المؤسسات الأعضاء على أنها محل نظر للحماية والضمان للودائع، بعبارة أخرى فالرسوم المدفوعة من قبل الأعضاء هي في الواقع تعويضات ضد الضمان. وعلى هذا النحو، تعود جميع المدفوعات المتراكمة إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع، والأساس الشرعي لهذا هو مبدأ الكفالة بالأجر.

الآراء الفقهية حول القاعدة المتعلقة بالكفالة بالأجر

الرأي الأول: رأي المانعين للكفالة بأجر.

جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية[1]، يرون أن الكفالة بالأجر غير جائز، وأن الكفالة جائزة لكن الحصول على أي مكافأة من ذلك ممنوع، واستندوا إلى حجج وأدلة تبين عدم الجواز كما يأتي:

(1) البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1982)، ج3، ص206؛ ابن قدامة، المغني، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار عالم الكتب، ط3، 1997)، ج6، ص441، مالك، المدونة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994)، ج5، ص283.

الدليل الأول: الكفالة عقد تبرع فإذا ارتبطت بأجور تفرضها الجهة المكفولة أصبحت عقدًا للتبادل التجاري (المعاوضة) الذي لا يسمح به.[1] والمعنى الحقيقي للتبرع هو تبادل شيء لا لغرض الحصول على شيء مقابله، على سبيل المثال الهدية أو أي هبة مجانية لا يؤخذ شيء منها يقابلها، ولهذا في حالة الكفالة يتبرع الطرف المكفول بماله للكفيل فلا يمكنه استرجاع ما قدمه، وهذه الحالة ثابتة في أفعال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأبي قتادة الذين ضمنا وسددا ديون الميت، وكان ضمانهما في ذلك الوقت للصدقة وليس لأي مقابل.[2]

الدليل الثاني: المكافأة أو التعويض المالي قابل للتطبيق فقط عندما يُبذل مقابل أداء خدمة أو سلعة، ولكن فيما يتعلق بالكفالة فإنه لا يشكل أداءً للخدمة ولا تبادلًا للسلعة، فأي أجور في الكفالة تعتبر مماثلة لأكل أموال الناس بالظلم أو الرشوة،[3] يقول الحموي: "لعل وجه عدم الصحة أن الكفالة ليست عملاً حتى يصح أن يجعل لها أجرا."[4] يرى الماوردي أن الأجرة أو العوض جائزان عند الإجارة، والضمان ليس كالإجارة فلا يستحق أي أجرة.[5] وأضاف الدردير أيضًا أن علة منع أخذ الأجرة عن الضمان هو أنه عندما يسدد الدائن ديونه للمدين، فإن الأجرة (للكفيل) لا يجوز، فهو أخذ أموال الناس بالباطل.[6]

الدليل الثالث: اشتراط الأجر في الكفالة سيؤدي إلى وجود الغرر وهو غير جائز.[7]

الدليل الرابع: الضامن الذي يضمن دين غيره لأجل مقابل سيقع في الربا بسبب طلبه من المضمون دفع مبلغ أكثر مما يدين به، وهو الدين بالكامل بالإضافة إلى أجر الضمان.[8] ويتضح هذا المفهوم في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل قرض جر نفعا فهو ربا»،[9] قال الرملي ولو كفل رجل عن رجل على أن يجعل له جعلا فهذا على وجهين؛ إما أن يكون الجعل مشروطا في الكفالة أو لا فإن لم يكن مشروطا في الكفالة فالجعل باطل والكفالة جائزة، أما الجعل فباطل لأن الكفيل مقرض في حق المطلوب، وإذا شرط له الجعل مع ضمان

(1) نزيه حماد، «مدى جواز الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 1997، العدد1، ص97.

(2) البخاري، صحيح البخاري، (دمشق: دار ابن كثير، د.5، 1993)، ج5، ص56؛ البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 2003)، ج6، ص72.

(3) الدسوقي، حاشية الدسوقي، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ج3، ص341.

(4) الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1985)، ج3، ص154.

(5) الماوردي، الحاوي الكبير، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1999)، ج8، ص121.

(6) الدردر، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، (القاهرة: دار المعارف، د.ط، د.ت)، ج3، ص442.

(7) نزيه حماد، «مدى جواز الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي»، ص114.

(8) البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص306.

(9) ابن باز، مجموع الفتاوى، (الرياض، دار القاسم، د.ط، د.ت)، ج19، ص293.

المثل فقد شرط له الزيادة على ما أقرضه فهو باطل؛ لأنه ربا،[1] هذا لأن المبلغ الإضافي المدفوع يُعتبر ربا وهو محرم في الإسلام. ويقول ابن قدامة: "وأما الكفالة، فإن الكفيل يلزمه الدين، فإذا أداه وجب له على المكفول عنه، فصار كالقرض، فإذا أخذ عوضا صار القرض جارا للمنفعة، فلم يجز."[2] وفي السياق نفسه، يقول الدسوقي من المالكية: "الضامن إذا غرم الحق للطالب رجع على المدين بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه من الجعل وهذا لا يجوز لأنه سلف بزيادة وأن لم يغرم بأن أدى الغريم كان أخذه الجعل باطلاً."[3]

الدليل الخامس: الإسلام يشجع على الأعمال الصالحة مثل ضمان الآخرين والقروض للأشخاص الذين يعانون من صعوبات مالية، وأداء هذه الأعمال الصالحة ابتغاء مرضاة الله وحده ويثاب عليها من عند الله، وتُعتبر إحدى الطرق التي تعزز العلاقات بين الناس، لذا فجعل الأجر على الأعمال الصالحة مثل الضمان استغلالًا للأشخاص الذين هم في حاجة وهذا لا يجوز،[4] وروي عن الأبهري في كتاب "التاج والإكليل" لا يجوز ضمان بجعل؛ لأن الضمان معروف، ولا يجوز أن يؤخذ عوض عن معروف وفعل خير كما لا يجوز على صوم ولا صلاة؛ لأن طريقها ليس لكسب الدنيا.[5]

الرأي الثاني: رأي المجيزين للكفالة بأجر.

من العلماء المعاصرين الذين يجيزون الكفالة بأجر الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ نزيه حماد، والشيخ عبد الله منيع، وعلماء ماليزيا في المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي، وفيما يلي بعض حججهم (مع الإشارة الخاصة إلى رأي الشيخ نزيه حماد في الموضوع:

الدليل الأول: إمكانية تحويل عقد التبرع إلى عقد المعاوضات، فوفقًا للشيخ نزيه حماد، يُسمح بتحويل عقد التبرع إلى عقد معاوضة بموافقة الأطراف المتعاقدة، ويرى أن الكفيل يستحق مكافأة جيدة من الشخص المكفول مماثلة لمساهمته في تحقيق مصلحة الشخص المكفول أو أكثر، وذلك ما دام الدين يُسدد على الفور، كما قاس الشيخ حماد هذه القضية على الهبة عندما ترتبط بتوقع مكافأة، أي هبة الثواب أو بشرط الثواب، ومثل

(1) ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ط، د.ت)، ج6، ص242.

(2) ابن قدامة، المغني، ج6، ص441؛ عبد المجيد عبيد حسن صالح، ديفين حليم وجايا، «التأمين الإسلامي على التمويل في إندونيسيا والعقود المستخدمة فيها دراسة وصفية»، مجلة القناطير العالمية للدراسات الإسلامية، 2023، العدد 32، الرقم 2، ص142-166.

(3) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج3، ص341.

(4) الدردر، الشرح الصغير، ج3، ص442.

(5) المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1994)، ج5، ص111.

هذا إمكانية تحويل عقد الإقراض المرتبط بمراعاة إلى عقد الإجارة، والموضوع نفسه صحيح بالنسبة للوكالة التي يمكن تحويلها إلى والوكالة بالأجر.[1]

ومع ذلك، يمكن رد ما تم ذكره بأن تلك العقود عندما ترتبط بالمراعاة (مثل الكفالة بالأجر) تعتبر عقودًا مختلفة تمامًا تحمل طبيعة ونتيجة قانونية مختلفة، ولهذا فـ"هبة الثواب" ليست في حقيقتها هبة، والالتباس يكمن في تسميتها "هبة" (لأنها في الواقع عقد معاوضة)، ولا تعد فعلاً من أعمال التبرع، أما بالنسبة للإجارة التي تحولت من العارية فيُجادل بأنه إذا كان الإقراض مرتبطًا بالمراعاة، يُعتبر إيجارًا من البداية. والأمر نفسه صحيح أيضًا بالنسبة لعقد الوكالة والوكالة بالأجر حيث لا يجب اعتبارهما تحويلا من الأول إلى الثاني.[2]

ويمكن أيضًا رد الاستدلال السابق بحقيقة أن جميع هذه الأمثلة على تحويل العقود من التبرع إلى المعاوضة هي في الواقع عقود مقررة ومعروفة في الشريعة الإسلامية، ولكن ما هي نتيجة تحويل الكفالة إلى الدين ومن التبرع إلى المعاوضة؟ النتيجة أن يصبح إقراضًا أو منح قرض بأجر، وأخذ الأجر على القرض ليس إلا ربا.[3]

الدليل الثاني: جواز أخذ الأجر من الكفالة بمقارنتها بأخذ مكافآت لتقديم التزامات أخرى مسموح بها شرعاً، ومن الأمثلة القديمة لذلك وفقًا للمالكية التزام الزوج بعدم الزواج على زوجته مقابل مال يأخذه منها والتزام الزوجة بعدم الزواج بعد وفاة الزوج مقابل مال، ولا يعني ذلك منعهما من الزواج لكن لكل واحد منهما الرجوع على الآخر بما أخذ تعويضا لذلك الالتزام.[4] ففي حالة الوعد بعدم الزواج دون موافقة الزوجة الأولى يكون هنالك تعويض مالي مقابل التخلي عن الحق أو "إسقاط الحق" حيث يدفع الزوج مبلغًا ماليًا لإبطال وعده وليس لتقديم التزام، والزوجة يمكنها أيضًا الزواج مرة أخرى بعد وفاة زوجها بعد تقديم ذلك التعويض.[5]

الدليل الثالث: جواز الكفالة بالأجر عن طريق مقارنتها بجواز أخذ مكافآت لبعض الأعمال التعبدية، وهذا مثل تعليم القرآن الكريم وأجر الإمام والمؤذن، ويؤيد ذلك أيضًا ببعض الحوادث التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مثل الصحابي الذي أخذ أجرا عند الرقية بالقرآن ووافق عليه النبي صلى الله عليه وسلم. منها الحديث الذي رواه البخاري رقم 1670 عن أبي سعيد الخدري قال: «انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب –كان هؤلاء الناس إما كفاراً أو بخلاء جداً،[6]

(1) نزيه حماد، «مدى جواز الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي»، ص99.

(2) تعليق محمد مختار السلمي، «نزيه كمال حماد: مدى جواز الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي»، 1997، ع9، ص126.

(3) تعليق الصديق محمد الأمين الضرير، «نزيه كمال حماد: مدى جواز الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي»، 1997، ع9، ص97.

(4) نزيه حماد، المرجع السابق.

(5) تعليق محمد مختار السلمي، المرجع السابق.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص795.

فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبه. قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية. ثم قال: قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما. فضحك رسول الله ﷺ»[1].

ملاحظات عامة

ومن الملاحظ أن الهيكل الحالي للهيئة الماليزية لتأمين الودائع مماثل للتأمين التقليدي، حيث يقوم المؤمن بشراء حماية من الشركة التأمينية، وهي تمتلك جميع دفعات الأقساط المتراكمة والفائض التأميني، لأن الصفقة تعتمد على عملية البيع والشراء حيث يتم الصرف ونقل الملكية بشكل متبادل، وأما في ميزان الشريعة فيجب أن يكون الموضوع المتفق عليه في العقد محددًا ومعروفًا تمامًا لدى الأطراف المتعاقدة، ويجعل الغرر الكبير هذا العقد فاسدًا، ويظهر ذلك واضحًا في التأمين التقليدي نظرًا لعدم معرفة القيمة المقابلة.

ومن الأشياء المؤسفة أيضًا القمار، حيث إنه يشمل ربا الفضل أيضًا لتبادل المال بالمال (نقدًا بنقد)، وكان يجب أن يكون هذا التبادل نقديًا، ولكن من الواضح في حالة الرسوم التي تفرضها الهيئة الماليزية لتأمين الودائع في مقابل المبلغ المؤمن عليه أن القيم المقابلة متنوعة، والقمار من الأسباب التي جعلت التأمين التقليدي حرامًا عند المذاهب الفقهية وجمهور علماء المسلمين (Resolution 9: 9/2, 1985).

ومن المقترح دراسة التكافل بوصفه بديلا للكفالة بالأجر، ليكون هو العقد الأساسي للهيئة الماليزية لتأمين الودائع. ومن الغريب أن يكون استخدام صيغة التكافل ممكنًا، ومع ذلك يتم تفضيل التعامل بنموذج التأمين التقليدي لغرض حماية فوائد التكافل، ومن الغريب أيضًا أن يكون مشغلو التكافل مدعومين بالهيكل التقليدي، فلماذا لا يستخدم نموذج التكافل؟ سيثير هذا بالتأكيد انتقادات لا تنتهي من الجمهور والمجتمع العالمي.

المبحث الثالث: تعريف العلاقة التعاقدية ودفع الأقساط إلى الهيئة الماليزية لتأمين الودائع

هنا سؤال كبير يفرض نفسه: من المحتاج إلى حماية الهيئة الماليزية لتأمين الودائع؟ هل حامل الوثائق أم مشغل التكافل؟ ومن المسؤول عن دفع الأقساط للحماية؟ إذا كان دفع أقساط الحماية من قبل مشغل التكافل من حسابه الخاص الذي يُعكس في القوائم المالية، فسيكون هذا معادلا لإصدار الضمان، ولا ينبغي للوكيل أن يُقدم أي ضمان،

(1) عبد المجيد عبيد حسن صالح، ديفين حليم وجايا، «التأمين الإسلامي على التمويل في إندونيسيا والعقود المستخدمة فيها دراسة وصفية»، ص142-166.

فهذا يتعارض مع مبدأ الوكالة؛ حيث لا ينبغي أن يُطالب الوكيل بتقديم أي ضمان إلا بسبب إهماله أو سوء تصرفه، ويعرض لنا الآن أن معظم مشغلي التكافل يستخدمون نموذج الوكالة حيث يكون مشغل التكافل وكيلاً تم تعيينه من قبل المشاركين لإدارة صندوق المخاطر والاستثمارات الخاصة بهم.

دفع الأقساط للهيئة الماليزية لتأمين الودائع:

الفائدة التكافلية هي في الواقع ضمان متبادل وتعويض يتم تكوينه من بين المشاركين أنفسهم، والقوة تكمن في اتفاقهم ووعدهم كما هو مذكور في عقد التكافل لتقديم المساعدة المالية للأعضاء المشاركين عند الشدائد، ويجب أن يُعامل صندوق الأمانات وصندوق المخاطر وصندوق التبرعات كيانا مستقلا منفصلا بذاته ماليا وقانونيا، ويجب أن تتحمل تكاليف الحماية لهذا التبرع من الصندوق نفسه، ويجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية ضمن نفقاته؛ أي أقساطا للهيئة الماليزية لتأمين الودائع للحماية، وليس في القوائم المالية للمساهمين.

ويجب أن يُنص دائمًا في عقد التكافل وشهادة التكافل على أن مشغل التكافل يعمل فقط نيابة عن المشاركين من خلال صندوق المخاطر لمصالح المشاركين، ولهذا قد يُصدر مشغلو التكافل شهادات الحماية أو الضمانات ولكن نيابة عن المشاركين، وليس من تفويض المساهمين.

وتتوافق هذه الاقتراحات أيضًا مع وثائق الهيئة الماليزية لتأمين الودائع لتولي مسؤولية مشغل التكافل في حالة عدم القدرة على إدارة دفع التكافل وهذا لأن المشاركين في نظام التكافل يمكنهم تعيين أو استئجار أي مشغل لإدارة النظام، وهذا لأن العلاقة التعاقدية بين المشاركين ومشغل التكافل تتعلق فقط بإدارة الصندوق وتصرف عمليات الاكتتاب الحكيم ودفع المطالبات، وليست العلاقة بين البائع والمشتري للحماية، وفي هذه الحالة يعلم المشاركون أن الهيئة الماليزية لتأمين الودائع ستكون الوارث ليحل محل المشغل المفلس.

نصيب الحساب الاستثماري الشخصي في نظام التكافل:

يبدو أن المنتج الجديد للهيئة الماليزية لتأمين الودائع وهو برنامج التكافل وحماية الفوائد التأمينية لا يغض نظره عن الادخار في الحساب الاستثماري الشخصي، الذي يشكل جزءًا من معظم منتجات التكافل العائلي ومنتجات الاستثمار التكافلي.

ومن المهم أن نلاحظ أن فوائد التكافل ستنقضي إذا لم تقدَّم أي مطالبة بسبب عدم حدوث أي حادث غير متوقع، ولكن الادخار والاستثمار الذي يمتلكه المشاركون بشكل كامل لن ينقضيا أبدًا وسوف يأتي تاريخ استحقاقه، وقيمة الاستحقاق وقيمة الاستسلام المبكر تُمثِّلان ادخارات المشاركين الشخصية، وتُدفع قيمة الاستحقاق بعد تاريخ الاستحقاق في حين يمكن دفع قيمة الاستسلام المبكر قبل تاريخ الاستحقاق، والحماية لكلا السحبين تصل إلى 500.000 رنغت ماليزي. ويُقترح أخذ قيمة الاستحقاق أيضًا من مساهمات المشاركين الآخرين (بناءً على مبدأ التعاون)، بجانب الادخارات الشخصية الخاصة بهم، ويجب أن ينص على ذلك بوضوح في عقد التكافل للحصول على موافقتهم.

والسؤال لمرة أخرى: من الذي يتحمل تكلفة الحماية؟ نظرًا لأن مشغل التكافل يعمل وكيلاً فقط، ويُقترح أن يتحمل صندوق الاستثمار تكلفة الحماية.

ومن المقترح أساسا أن تكون العلاقة التعاقدية بين المشاركين ومشغل التكافل ليس إلا عقد المعاوضة (التبادل التجاري)، ولكن الموضوع هو الخدمات المقدمة في الاكتتاب وإدارة الصندوق الذي يشمل الأنشطة الاستثمارية ودفع المطالبات، وبالتالي ليس موضوع المعاوضة هو فوائد التكافل.[1]

الخاتمة

وختامًا، فإن حماية فوائد التكافل مبررة من أجل فوائد المشاركين في نظام التكافل ومن أجل النظام المالي الإسلامي الحكيم القوي، ولكن فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة، قد يحتاج نموذج عقد الكفالة بالأجر إلى إعادة النظر فيه لأنه قد يتشابه مع نموذج التأمين التقليدي، والبديل الممكن هو نموذج التكافل التبرعي.

وفيما يتعلق بنظام حماية فوائد التكافل، يُقترح أن تدفع الأقساط المستحقة لهيئة تأمين الودائع الماليزية مباشرة من قبل صندوق المخاطر التكافلي الذي يُمثِّل مساهمات جميع المشاركين؛ لمساعدتهم المتبادلة وتعويضاتهم المتحققة من خلال فوائد التكافل، ولذا تأتي الضمانات والحماية فعلياً من صندوق المخاطر الذي يديره مشغل التكافل نيابة عن الصندوق، وتحدد العلاقة التعاقدية للتكافل موقف المشغل بوصفه وكيلاً فقط، وليس ضامنًا.

أما بالنسبة للحساب الشخصي الاستثماري للمشاركين في نظام التكافل فينعكس في القيمة المبكرة وقيمة الاستحقاق، ويُقترح أن يتحمل المشاركون تكلفة الحماية أيضًا من خلال صندوق الاستثمار.

References:

Al-Buhûti, M. Y. (1968). *Kasâf al-Qina' 'an Matn al-Iqna'.* Beirut: Dâr al-Fikr.

al-Bukâri, M. I. (2001). *Sahîh al-Bukâri.* Cairo: Dar Tûq al-Najâh.

Al-Baihâqi, A. H. (2003). *Al-Sunan al-Kubra.* Beirut: Dâr al-Kutub al-Ilmiyah.

Al-Dasûki, M. A. (n.d). *Hasiyah al-Dasûki.* Beirut: al-Maktabah al-Asriyah.

Al-Himâwi, A. M. (1985). *Gâmz Uyûn al-Basâir f Sharh al-Ashbah wa al-Nazâir.* Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Al-Mâwardi, A. M. (1999). *Al-Hâwi al-Kabir.* Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Al-Dardir, A. M. (n.d). Al-Sharh al-Saghîr ala Aqrab al-Masâlik ila Mazhab al-Imam Mâlik. Cairo: Dâr al-Maârif.

Ibn Âbidin, M. U. (n.d). *Minhat al-Kâliq 'ala al-Bahr al-Râiq.* Cairo: Dâr al-Kitâb al-Islami.

Ibn Bâz, A.-A. (n.d). *Majmu Fatâwâ wa Maqâlât Mutanwwi'ah.* Riyadh: Dâr al-Qasim.

Ibn Qudâmah, A. A. (1997). *Al-Mughni.* Riyadh: Dar Alam al-Kutub.

Al-Mawaq, M. Y. (1994). *Al-Tâj wa al-Iklil li Mukhtasor Khalil.* Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.

Hammâd, N. (1997). Charging Fees for Debt-Guaranties: Extent of Permissibility in Islamic Fiqh (Jurism). *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 95-121.

Al-Sadîq, A. a.-D. (1999). Nazih Kamal Hammad: The Extent of the Permissible to Take the Wage on Bail in Islamic Jurisprudence - Comment: Al-Siddiq al-Mohammed Amin al-

(1) عبد المجيد عبيد حسن صالح، ديفين حليم وجايا، «التأمين الإسلامي على التمويل في إندونيسيا والعقود المستخدمة فيها دراسة وصفية»، ص142-166.

Darir. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 95-101.
Sallami, M. (1997). Comment on Sheikh Nazih Hammad Paper "Mada Jawaz akhz al-Ajr ala al-Kafalah fi al-Fiqh al-Islami. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 126.
(2023, 10 29). Retrieved from Perbadanan Insurans Deposit Malaysia: https://www.pidm.gov.my/en/how-we-protect-you/tips/what-is-the-takaful-insurance-benefits-protection
(2023, 11 4). Retrieved from Perbadanan Insurans Deposit Malaysia: https://www.pidm.gov.my/en/how-we-protect-you/tips/insurer-members
Resolutions of Shariah Advisory Council of Bank Negara Malaysia. (1998, 04 30). *BNM/RH/GL/012-2*. Kuala Lumpur, Malaysia: Bank Negara Malaysia.
Malaysia, B. N. (2010). *Resolusi Syariah dalam Kewangan Islam.* Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.
Hasan Saleh, A. O., & Wijaya, D. H. (2023). Islamic Takaful On Financing In Indonesia And The Contracts Used: A Descriptive Study : السمتخدمة العقود و إندونيسيا في التمويل على الإسلامي التأمين وصفية دراسة فيها . Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies, 32(2), 142–166. Retrieved from https://al-qanatir.com/aq/article/view/773

عن المؤلفين

1. أستاذ مساعد، المعهد العالمي للصيرفة والتمويل الإسلامي. alamri@iium.edu.my
2. أستاذ، المعهد العالمي للصيرفة والتمويل الإسلامي. azmann@iium.edu.my
3. محاضر، جامعة براويجايا، ghifarydr@ub.ac.id
4. باحث دكتوراه، جامعة نجم الدين إربكان، kieren313@gmail.com